معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات التجارية

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

2015

ما هي معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات التجارية وما هو الغرض منها؟

تبسط معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات التجارية إجراءات الأطراف المتعاقدة وتوحدها لأغراض إيداع طلبات العلامات التجارية وعلامات الخدمة. وتحتوي هذه المعاهدة على 32 مادة و10 قواعد و12 استمارة دولية نموذجية. كما أن المؤتمر الدبلوماسي، لدى اعتماده معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات التجارية في 27 مارس 2006، اعتمد أيضا قراراً تكميلياً بشأن قانون العلامات التجارية ولائحتها التنفيذية.

ماهي أنواع العلامات التي تُطبق عليهامعاهدة سنغافورة؟

تُطبق هذه المعاهدة على العلامات التي يمكن تسجيلها بناء على قانون الطرف المتعاقد (المادة 2(1)) وتتضمن المعاهدة أحكامًا بشأن إيداع العلامات التجارية غير التقليدية، سواء تلك التي تتألف من إشارات مرئية (أي العلامات المجسمة وعلامات الهولوغرامات والحركة واللون والمكان) أو غير مرئية (مثل العلامات الصوتية).وتبين القاعدة 3 من المعاهدة كيفية تصوير العلامة في طلب تسجيل. وعلى الرغم من أن المعاهدة هي أول صك دولي يعترف صراحة بالعلامات غير التقليدية، إلا أنها لا تُلزم الأطراف المتعاقدة بتسجيل هذه العلامات.

ما هي الإجراءات المشمولة بمعاهدة سنغافورة؟

الإجراءات المشمولة بهذه المعاهدة هي تلك المتعلقة بإيداع الطلبات (المادة 3)، ومنح تاريخ لإيداع الطلب (المادة 5) وتقسيم الطلبات أو التسجيلات (المادة 7) وتدوين التغييرات في الأسماء أو العناوين (المادة 10) وتدوين التغييرات في ملكية الطلبات أو التسجيلات (المادة 11) وتصحيح الأخطاء المتعلقة بالتسجيل (المادة 12) وتجديد التسجيلات (المادة 13) وتدوين التراخيص (المواد من 17 إلى 19).

كيف تُبسَّط وتُوَحَّد هذه الإجراءات؟

تحدد معاهدة سنغافورة لكل من هذه الإجراءات قائمة بالحد الأقصى للعناصر الرسمية التي يجوز لمكتب العلامات التجارية في الطرف المتعاقد أن يشترطها على الأطراف صاحبة الطلب. وتحظر المعاهدة، إضافة إلى ذلك، فرض بعض الشروط من قبيل التصديق على التوقيعات (المادة 8(3)(ب)). وأخيراً، تنص المعاهدةعلى عدد من الأحكام التي تسهل إتمام هذه الإجراءات. فهي تتناول، على سبيل المثال، عدداً من الشروط الشكلية المتعلقة بالتبليغات التي تودَع لدى مكتب العلامات التجارية في أحد الأطراف المتعاقدة (المادة 8)، وينص على قبول الطلبات التي تندرج في عدة أصناف (المادة 3(2) و6)، والاستناد إلى تصنيف نيس (المادة 9)، وتدابير وقف الإجراءات (المادة 14).

مجسّم
(ثلاثي الأبعاد)

هولوغرام

صوت

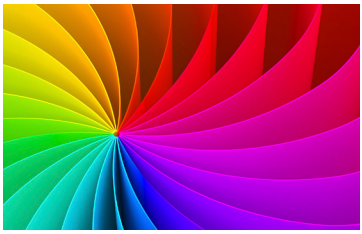

لون

شركة Bradford & Bingley plc

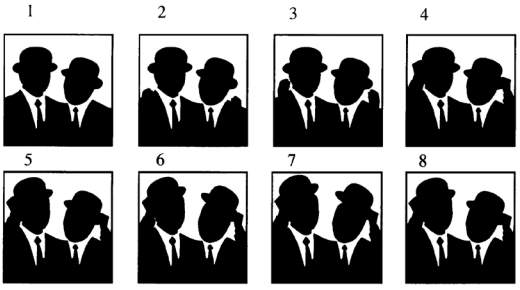

حركة

مكتب البراءات، المملكة المتحدة، علامة تجارية 2130164

صوت

بإذن من شركة نوكيا

كيف تنظِّم معاهدة سنغافورة الطريقة التي تودَع بها التبليغات لدى مكتب العلامات التجارية لأحد الأطراف المتعاقدة؟

تترك هذه المعاهدة للأطراف المتعاقدة الحرية في اختيار سبل إرسال التبليغات وإن كانت تقبل التبليغات على الورق أو التبليغات في شكل إلكتروني أو في أي شكل آخر (المادة 8(1)). وعلى الرغم من أن معاهدة سنغافورة تقرّ صراحةً بأن التبليغات يمكنها أن تكون على شكل إلكتروني وأن تُرسَل إلكترونياً، إلا أنها لا تُلزم الأطراف المتعاقدة بتنفيذ أنظمة الإيداع الإلكتروني أو غيرها من الأنظمة الآلية. أما فيما يتعلق ببعض أشكال وسبل إرسال التبليغات، تخول اللائحة التنفيذية لمعاهدة سنغافورة لمكتب العلامات في الطرف المتعاقد مطالبة مودع / مودعة الطلب أو صاحب / صاحبة التسجيل أو الشخص المعني باستيفاء بعض المقتضيات (القاعدة 6). ويجوز للأطراف المتعاقدة التي تسمح بإيداع التبليغات في شكل إلكتروني أن تقتضي أن يكون أي تبليغ من ذلك القبيل مصدقاً عليه من خلال نظاماً إلكترونياً لتصديق (القاعدة 3(6)). ولا يجوز لأي طرف متعاقد أن يقتضي أي شكل من أشكال التصديق على أي توقيع إلا إذا كان التوقيع يخص المتنازل عن تسجيل (المادة 8(3)(ب)).

هل من الممكن، بموجب معاهدة سنغافورة، تقديم طلبات منفصلة لكل فئة من فئات السلع والخدمات المشمولة بعلامة تجارية؟

لا، إذ أن المعاهدة تدعو الأطراف المتعاقدة إلى قبول الطلبات والتسجيلات متعددة الأصناف. فالمادة 3(2) تنص على أن طلباً واحداً قد يشمل عدة سلع وخدمات وتبين المادة 6 أن هذا الطلب يترتب عليه تسجيل واحد بالذات. ويجب على مكتب العلامات في الطرف المتعاقد أن يقبل الطلبات سواء أكانت منتمية إلى صنف واحد أو عدة أصناف من تصنيف نيس. وإذا كان تسجيل علامة تجارية محل رفض أو طعن في الصلاحية، يجوز لمودع / لمودعة الطلب تقسيم طلبه / طلبها (المادة 7). وبذلك، يستطيع / تستطيع تلافي أي تأخير في تسجيل العلامة التجارية للسلع والخدمات التي لم تكن محل رفض. وفي الوقت ذاته، يجوز لمودع / لمودعة الطلب أن يباشر / تباشر إجراءات الطعن بخصوص السلع أو الخدمات موضع الرفض.

ما هي تدابير وقف الإجراءات في حالة عدم الامتثال للمهل التي تحددها المعاهدة؟

تدعو المعاهدة مكتب العلامات في الطرف المتعاقد إلى إتاحة إحدى التدابير الثلاثة (أو أكثر) الواردة في المادة 14(2) في حالة عدم امتثال لمودع / مودعة الطلب أو صاحب / صاحبة التسجيل أو الشخص المعني الآخر لمهلة محددة لأغراض أحد الإجراءات المباشرة لدى مكتب طرف متعاقد. وتتمثل هذه التدابير في:

- تمديد المهلة الزمنية المعنية؛
- أو مواصلة الإجراءات؛
- أو رد الحقوق إذا رأى المكتب أن عدم الامتثال للمهلة المعنية قد حدث بالرغم من إبداء العناية اللازمة حسب اختيار الطرف المتعاقد وأن عدم الامتثال لم يكن مقصودًا (المادة 14(2)).

وفي ظل الظروف الاستثنائية، لا يجوز إتاحة أية تدابير لوقف الإجراءات (المادة 9(4)). ويشمل ذلك، على سبيل المثال، الحالات التي سبق وأن حظي/حظيت فيها المودع/المودعة بهذه التدابير، أو تلك التي لم تُسدَّد فيها رسوم التجديد في الأجل المحدد (والتي يستفيد فيها صاحب/صاحبة العلامة المسجلة من فترة إضافية بناء على المادة 5(ثانيا) من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية).

كيف تدوَّن التراخيص بموجب معاهدة سنغافورة؟

تحدد المعاهدة الحد الأقصى للشروط التي يجوز لمكتب العلامات التجارية في الطرف المتعاقد فرضها فيما يخص طلبات تدوين الترخيص (المادة 17) وتعديل تدوين الترخيص أو إلغائه (المادة 18). إضافة إلى ذلك، لا يجوز لمكتب العلامات التجارية في طرف متعاقد أن يجعل تدوين الترخيص مرتبطًا بتقديم شهادة تسجيل العلامة موضع الترخيص أو تقديم عقد الترخيص أو ترجمة له أو بيان بالشروط المالية في عقد الترخيص (المادة 17(4)). كما توضح المعاهدة أن عدم تدوين الترخيص لا يؤثر في صلاحية تسجيل العلامة التي تكون موضع الترخيص أو حماية تلك العلامة (المادة 19(1)). وأخيرًا، تسري هذه الأحكام في الحالات التي تنص فيها قوانين الطرف المتعاقد على تدوين الترخيص لدى مكتب العلامات التجارية.

ما هي جمعية الأطراف المتعاقدة وما هو دورها؟

صاحب إنشاء جمعية الأطراف المتعاقدة إنشاء آلية تضمن أن يظل إطار الإجراءات الإدارية المتعلقة بالعلامات التجارية الذي أنشأته المعاهدة متفاعلًا وقابلًا للتكيف بسهولة بغية الاستجابة للتطورات المقبلة التي تؤثر في الإجراءات والممارسات المتعلقة بتسجيل العلامة التجارية وصيانتها. وتتكون الجمعية من ممثل واحد عن كل طرف متعاقد، وهي مخولة بصلاحيات لتعديل اللائحة التنفيذية والاستمارات النموذجية الدولية ولتحديد تاريخ تطبيق هذه التعديلات.

ما هي الخصائص الأساسية للقرار التكميلي لمعاهدة سنغافورة؟

جاء إصدار القرار التكميلي للمعاهدة ولائحتها التنفيذية تعبيرا عن تفهّم المؤتمر الدبلوماسي للمجالات المتعددة التي تشملها المعاهدة. فيوضح هذا القرار أن المعاهدة لا تُلزم بأي شكل من الأشكال الطرف المتعاقد بتسجيل أنواع جديدة من العلامات أو بتنفيذ أنظمة الإيداع الإلكتروني أو غيرها من الأنظمة الآلية. بالإضافة إلى ذلك، لتسهيل تنفيذ المعاهدة في البلدان النامية والبلدان الأقل نموًا، يدعو القرار التكميلي الويبو والأطراف المتعاقدة إلى إتاحة المزيد من المساعدة التقنية الملائمة، بما في ذلك المساعدة التكنولوجية والقانونية وغيرهما من أشكال الدعم لتعزيز القدرة المؤسسية لهذه البلدان على تنفيذ المعاهدة وتمكينها من الاستفادة القصوى من أحكامها. علاوة على ذلك، تَقَرَّر أن تُولى البلدان النامية والبلدان الأقل نموًا معاملة خاصة وتفاضلية وأن تكون المستفيد الأولي والرئيسي من المساعدة التقنية وأن تتكفل جمعية الأطراف المتعاقدة برصد وتقييم التقدم المحرز في المساعدة الممنوحة. وفي الأخير، ينص القرار كذلك على أن أي نزاع قد ينشأ حول تفسير المعاهدة أو تطبيقها سيخضع للتسوية الودية من خلال المشاورة والوساطة برعاية المدير العام للويبو.

لماذا تتضمن معاهدة سنغافورة استمارات نموذجية دولية؟ ما الغرض من هذه الاستمارات؟

تتضمن الاستمارات النموذجية الدولية جميع العناصر التي قد يقتضيها الطرف المتعاقد في أي إجراء يُرفع أمام مكتب العلامات التجارية. وبصفة عامة، تسترشد الأطراف المتعاقدةبالاستمارات النموذجية الدولية لإعداد الاستمارات الخاصة بها. وقد لا تتضمن الاستمارات التي تعدها الأطراف المتعاقدة عناصر وردت في الاستمارات النموذجية الدولية، غير أنه لا يجوز أن تتضمن الاستمارة عناصر إضافية للعناصر المشار إليها في الاستمارة النموذجية الدولية المناسبة. وبالتالي، من شأن هذه الاستمارات أن تسهل بقدر كبير جداً عمل مودعي الطلب ووكلائهم لأنه لا يجوز لأي طرف متعاقد رفض تبليغ ما بسبب عدم الامتثال للشروط الشكلية طالما كانت محتويات التبليغ هي نفسها محتويات الاستمارة النموذجية الدولية المناسبة.

ما هي المزايا التي تتيحهامعاهدة سنغافورة؟

إن الشروط الشكلية التي تنص عليها المعاهدة هي أمر معروف بالنسبة لمودعي العلامات التجارية وأصحابها ممَّن ينتمون إلى نظام وطني للعلامات التجارية يعمل وفقًا للمعاهدة. وبما أن أنظمة العلامات التجارية الخاصة بالأطراف المتعاقدة في المعاهدة تقوم على المجموعة ذاتها من الإجراءات الشكليةالموحَّدة والمبسَّطة، سيكون من الأسهل بالنسبة لهم، في هذه الحالة، تسجيل العلامات التجارية والإبقاء على التسجيل ساري المفعول في أيٍّ من هذه البلدان. ونظراً لأن المعاهدة تمنع الشروط المثقلة والمكلفة، سيستفيد مودعو

العلامات التجارية وأصحابها أيضاً من تكاليف مخفَّضة. وفي الوقت ذاته، تعزز المعاهدة الثبات القانوني لدى مودعي العلامات التجارية وأصحابها. كما لا يجوز لأي طرف من الأطراف المتعاقدة المطالبة باستيفاء شروط غير مذكورة صراحةً في المعاهدة، ومن شأن هذا أن يخفف من حالات فقدان الحقوق الموضوعية الناتجة عن أخطاء مرتبطة بالشروط الشكلية.

ويخفف تبسيط الإجراءات الأعباء الإدارية التي تتكبدهامكاتب العلامات التجارية وكذا التكاليف التشغيلية التي تقع على كاهلها. بالإضافة إلى ذلك، من شأن اتخاذ إجراءات موحَّدة أن يسهل على المودعين الأجانب الوصول إلى النظام المحلي للعلامات التجارية، مما يزيد بدوره من عدد الإيداعات المحلية. وازدادت إيرادات المكاتب بفضل العاملين الاثنين المذكورين. ومن شأن زيادة عدد الطلبات المودعة أيضًا أن ينهض بعمل الوكلاء والمحامين في مجال العلامات التجارية.

وباختصار، يؤدي الانضمام إلى معاهدة سنغافورة إلى زيادة الفرص أمام الاستثمار الأجنبي في الأنظمة المحلية للعلامات التجارية وبالتالي يساهم ذلك في التنمية الاقتصادية للبلد. إضافة إلى ذلك، من شأن الانضمام إلى المعاهدة أن يمكن مالكي العلامات المحليين من حماية علاماتهم التجارية على نطاق أوسع في الخارج.

ما هي العلاقة بين معاهدة سنغافورة وغيرها من المعاهدات؟

لا تلزم معاهدة سنغافورة الأطراف المتعاقدة بالانضمام لأي معاهدة دولية أخرى. غير أنها تقتضي الامتثال للأحكام المتعلقة بالعلامات في اتفاقية باريس ولاتفاق نيس بشأن التصنيف الدولي للسلع والخدمات لأغراض تسجيل الخدمات.

وما من علاقة رسمية بين معاهدة سنغافورة ونظام مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات. فنظام مدريد ينشئ نظاماً إدارياً لإيداع الطلبات الدولية، أما معاهدة سنغافورة فهي تكفل تنسيق الشروط الشكلية الواردة في قوانين العلامات الوطنية والإقليمية. ويذكر، مع ذلك، أن اتخاذ إجراءات مبسطة بموجب معاهدة سنغافورة سيسهل التفاعل بين أنظمة العلامات التجارية الوطنية أوالإقليمية ونظام مدريد.

ومعاهدة سنغافورة ومعاهدة قانون العلامات هما صكان دوليان مختلفان يتناولان نفس الموضوع، ويجوز التصديق على الواحدة أو الانضمام إليها بمعزل عن الأخرى. غير أن معاهدة سنغافورة أشمل نطاقًا. فبخلاف معاهدة قانون العلامات، لا تقتصر معاهدة سنغافورة على العلامات المرئية ولا تلزم الأطراف المتعاقدة بقبول التبليغات المرسلة إلى المكتب الوطني للعلامات التجارية على الورق. بالإضافة إلى ذلك، تنص معاهدة سنغافورة على تدوين الترخيص وتدابير وقف إجراءات عدم الامتثال للمهل، وتنشئ جمعيةً للأطراف المتعاقدة.

لمزيد من المعلومات الاتصال **بالويبو**
على العنوان التالي: **www.wipo.int**

المنظمة العالمية للملكية الفكرية
34, chemin des Colombettes
P.O. Box 18
CH-1211 Geneva 20
Switzerland

الهاتف: +4122 338 91 11
الفاكس: +4122 733 54 28

منشور الويبو رقم 508A
ISBN 978-92-805-2573-1